سورية تودّع السجلات الورقية

رحال لـ«الوطن»: أمانة سورية الواحدة ستكون جاهزة قبل منتصف الشهر الحالي

بعد الأمانات نتوجه إلى المشافي والمحاكم

محمد منار حميجو

كشف المدير العام للأحوال المدنية أحمد رحال أن مشروع أمانة سورية الواحدة ستكون جاهزة قبل منتصف الشهر الحالي، مشيراً إلى أنه تم الإقلاع في المشروع في الأمانات المركزية وأنه حالياً يتم إدخال الخدمات للأمانات الأخرى بشكل تدريجي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح رحال أن قسماً كبيراً من الأمانات أصبحت جاهزة لإدخالها من جهة البنية التحتية وتدريب العناصر، ضارباً مثلاً أن أمانات درعا أصبحت جاهزة ١٠٠ بالمئة وحمص ٧٠ بالمئة من أماناتها أصبحت جاهزة وكذلك طرطوس وريف دمشق نحو ٦٠ بالمئة من أماناتها كذلك جاهزة.

وبيّن أنه يتم إدخالها تدريجياً وبالتالي تكون جاهزة قبل منتصف الشهر الحالي وخصوصاً أن متطلبات العمل جاهزة بكل الأمانات.

وكشف أنه عندما يصبح المشروع جاهزاً ١٠٠ بالمئة يصدر قرار من وزير الداخلية بوقف العمل بالسجلات الورقية، لافتاً إلى أنه يتم حالياً العمل الورقي والإلكتروني تحسباً لأي مشكلة من الممكن أن تواجه العمل على رغم أنه لا يوجد أي تخوف من ذلك.

رحال لفت إلى أنه بعد الانتهاء من إدخال الأمانات على مشروع أمانة سورية الواحدة وحل كل المشكلات التي من الممكن أن تواجه المشروع فإنه سوف يتم التفكير بالعمل على إدخال المشافي والمحاكم الشرعية والسفارات السورية أيضاً على المشروع، مؤكداً أن هذا المشروع هو نواة الحكومة الإلكترونية السورية باعتبار أنه يتم التعامل مع العديد من الجهات الأخرى عبر هذا المشروع إلكترونياً.

وأكد أن هناك بعض المشكلات واجهت العمل في المشروع وحالياً يتم معالجتها بشكل فوري ومباشر حتى يتم حل جميع المشكلات التي تواجه المشروع حتى تصبح المشكلات صفراً ومن ثم التفكير بالأمور الأخرى مثل المشافي والسفارات والمحاكم الشرعية.

وبين رحال أن أهم نقطة بمشروع أمانة سورية الواحدة هي تقديم كل أنواع الخدمات للمواطن في مكان إقامته مثل استصدار الهوية الشخصية والبطاقة الأسرية وغيرها من الخدمات الأخرى، مشيراً إلى أنه تم المباشرة في الأمانات المركزية والعديد من الأمانات الفرعية في هذا العمل.

وأوضح رحال أن هناك سرعة في التنفيذ وسهولة في العمل، مؤكداً أن هناك العديد من الأمانات أنهت عملها بسرعة، مشيراً إلى أنه تواصل مع العديد من الأمانات في المحافظات للوقوف على المشكلات التي تواجهها فكان الجواب أن العمل يتم بشكل سريع وأنه لا مشكلات تعوق العمل.

وأوضح رحال أن مديرية المعلوماتية في المديرية متابعة لهذا الموضوع وهي على اتصال دائم مع الأمانات في المحافظات وكذلك مديرو الشؤون المدنية يتابعون الموضوع لحل أي مشكلة من الممكن أن تواجه المشروع.

وأصدر الرئيس بشار الأسد في الـ٢٥ من آذار الماضي القانون رقم (١٣) لعام ٢٠٢١ المتضمن قانون الأحوال المدنية الجديد ليحل محل قانون الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٧ وتعديلاته، بعدما تم إقراره من مجلس الشعب.

تسويق ٢٥ ألف طن قمح فقط

الخليف لـ«الوطن»: ميليشيا «قسد» حددت تسعيرة مرتفعة للقمح أعلى من التسعيرة التي حددتها الحكومة

رامز محفوظ

كشف رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن تسويق القمح إلى مراكز استلام الحبوب في كافة المحافظات بدأ منذ يومين وحسب المؤشرات فقد قاربت الكميات المسوقة ليوم أمس من كل المحافظات ٢٥ ألف طن.

وأكد الخليف أن عملية التسويق في كافة المحافظات عدا محافظة الحسكة تسير وفق التعليمات المحددة وليس هناك أي معوقات أو مشكلات بهذا الخصوص، لافتاً إلى أنه مازالت هناك صعوبة في التسويق إلى مراكز الاستلام في الحسكة كما حصل في الأعوام السابقة.

ولفت إلى أن ميليشيا «قسد» حددت تسعيرة مرتفعة للقمح أعلى من التسعيرة التي حددتها الحكومة وذلك من أجل التأثير على الفلاحين وإغرائهم من أجل بيع إنتاجهم لهم لكن الفلاحين مصممون على تسليم كامل إنتاجهم لمراكز الاستلام التابعة للحكومة.

وبيّن الخليف أنه من المستحيل تسويق القمح إلى مراكز الاستلام في بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة ميليشيا «قسد» في الحسكة والمالكية، لافتاً إلى أن التسويق يتم حالياً فقط من المساحات المزروعة بالقمح والقريبة من مراكز الاستلام في الحسكة وعددها ٣ مراكز.

وأفاد بأن هناك صعوبة كبيرة في تسويق القمح للموسم الحالي من المناطق الواقعة تحت سيطرة ميليشيا «قسد» إلا في حال أراد الفلاح إيصالها إلى مناطق الاستلام بطريقته الخاصة وعدم قيامه ببيع إنتاجه إلى «قسد» وتخزينه عنده.

ونوه بأن اتحاد الفلاحين وجه الفلاحين في الحسكة والجمعيات الفلاحية من أجل حث الفلاحين الموجودين أراضيهم في المناطق القريبة من مراكز استلام الحبوب في المحافظة من أجل تسويق كامل إنتاجهم إلى المحافظة إضافة إلى حث الفلاحين الموجودين في المناطق الواقعة تحت سيطرة ميليشيا «قسد» والذين لديهم إمكانية من أجل تسويق إنتاجهم لمراكز الحكومة.

وأوضح الخليف أن الكمية المسوقة من القمح إلى مراكز الاستلام في محافظة الحسكة في بداياتها حالياً وتعتبر قليلة ولا تتجاوز ١٠٠ طن منذ فتح باب التسويق منذ يومين.

وتوقع ألا تتجاوز الكمية المسوقة من القمح في محافظة الحسكة ١٠٠ ألف طن الموسم الحالي وذلك نتيجة الجفاف بالإضافة للعوائق التي قد تضعها ميليشيا «قسد» من أجل منع الفلاحين الموجودين تحت سيطرتها من تسليم إنتاجهم لمراكز الحكومة، لافتاً إلى أنه وفقاً لتقديرات مديرية زراعة الحسكة سيكون إنتاج القمح في محافظة الحسكة هذا الموسم بحدود ٣٠٠ ألف طن.

وأكد الخليف أن صرف قيمة الأقماح للفلاحين الذين يقومون بتسليم إنتاجهم إلى مراكز الاستلام التابعة للحكومة سيتم خلال ٤٨ ساعة من تاريخ التسليم، مبيناً أنه ليس هناك أي مانع لصرف قيم الأقماح المستلمة من قبل المصارف الزراعية خلال هذه المدة.

وختم بالقول: إن هناك تسهيلات كبيرة من الحكومة للفلاحين من أجل تسويق إنتاجهم من القمح للموسم الحالي ولم تصل أي شكوى حتى تاريخه بالنسبة لتسويق القمح، موضحاً أن أكياس الخيش مؤمنة وليس فيها أي نقص وتم توزيع ١,٥ مليون كيس خيش على فلاحي الحسكة، كما أن الحكومة ستتكفل بصرف أجور نقل القمح إلى مراكز الاستلام.

القنيطرة تباشر باستصلاح الأراضي المحررة

عيد: الخطة استصلاح ٢٥٠٠ دونم في عشرين قرية

القنيطرة - خالد خالد

بيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة أحمد عيد المباشرة بتنفيذ خطة الاستصلاح لعام ٢٠٢١ في مشروع التشجير بمديرية الزراعة وفرع استصلاح الأراضي وتطوير التشجير المثمر بالمحافظة وذلك بعد إقرار لجنة الاستصلاح لخطة العام الحالي وتوزيعها على الجمعيات الفلاحية.

وأوضح عيد أن خطة مشروع التشجير بمديرية زراعة القنيطرة تستهدف قرى القطاع الشمالي حضر، الكوم، جباثا الخشب، مزارع الأمل، الحرية، طرنجة، خان أرنبة، وحصة كل قرية /٥٠- ٧٥/ دونماً، مشيراً إلى أن العمل سيبدأ من أراضي قرية حضر، وتشمل ٥٠٠ دونم استصلاح كامل و٦٠٠ دونم قش وتعزيل، كما أنه سيتم وضع عدد من القرى كخطة إسعافية في حال تم إنجاز العمل الوارد بالخطة قبل الموعد المحدد للانتهاء من أعمال الاستصلاح.

ونوه بأن خطة فرع استصلاح الأراضي وتطوير التشجير المثمر بكل قرية تتراوح بين /٧٥- ١٥٠/ دونماً، وبدأ الفرع بتنفيذ خطته لاستصلاح الأراضي البالغة /١٥٠٠/ دونم في قرى مسحرة، المشيرفة، الحميدية، الصمدانية الغربية، الصمدانية الشرقية، بئر عجم، عين العبد، الدوابة، الرزانية، المعلقة، الهجة، أبو غارة، نبع الصخر، المربعات، المنيطرات، مجدولية، مبيناً أنه تم تحديدها من قبل الجمعيات الفلاحية واتحاد فلاحي القنيطرة، ومن ثم إقرارها من اللجنة الزراعية بالمحافظة وقد تم تحديدها من قبل الجمعيات الفلاحية واتحاد فلاحي القنيطرة، ومن ثم إقرارها من اللجنة الزراعية بالمحافظة، ومضيفاً إن عملية استصلاح الأراضي الوعرة غير الصالحة للاستثمار الزراعي تتضمن القش ثم الحفر والنقب وأخيراً التعزيل وترحيل النواتج، لتعود الأراضي المستصلحة قابلة للزراعة وتدخل الخطة الزراعية للمحافظة.

وشدد عيد على تحقيق العدالة عند وضع خطط الاستصلاح وعدم حرمان الفلاحين من تلك الأعمال التي تساهم في استثمار أراضيهم الزراعية بالشكل الأمثل، وعدم وضع خطط الاستصلاح لأراض زراعية غير مسيورة، مطالباً بضرورة إنجاز خطط الاستصلاح القديمة والانتهاء من تمشيط الأراضي وتعزيلها من الحجارة بعد أن تمت فلاحتها بمواسم سابقة بهدف استثمار الفلاحين لأراضيهم الزراعية، مثمناً الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتأمين كل مستلزمات الإنتاج من سماد وبذار ومحروقات.

ولفت إلى خطة العام الماضي لمديرية الزراعة وكانت استصلاح ألف دونم ولكن تم استصلاح ٧٩٠ دونماً بسبب تخفيض الاعتمادات المالية بنسبة ٢٠ ٪ خلال الشهر الثامن وإيقاف المناقلات وأيضاً التعميم بإيقاف أعمال الاستصلاح وتحويل الآليات إلى الحراج لشق وفتح طرق وخطوط نار بسبب الحرائق التي اندلعت في اللاذقية وغيرها من المحافظات على حين كانت خطة فرع التطوير استصلاح ١٢٠٠ دونم والمنفذ فعلياً ١٢١٥ دونماً.

الجدير ذكره أن خطة استصلاح الأراضي للعام الحالي /٢٥٠٠/ دونم، يستفيد منها مئات الفلاحين بأكثر من عشرين قرية بالمحافظة وهي تسهم في إضافة مساحات جديدة إلى الخطة الإنتاجية الزراعية في محافظة القنيطرة.. مع التنويه بأن أعمال الاستصلاح بالقنيطرة مجانية للفلاحين بهدف الاستقرار على أرض محافظتهم واستثمار أراضيهم الزراعية بالشكل الأمثل.

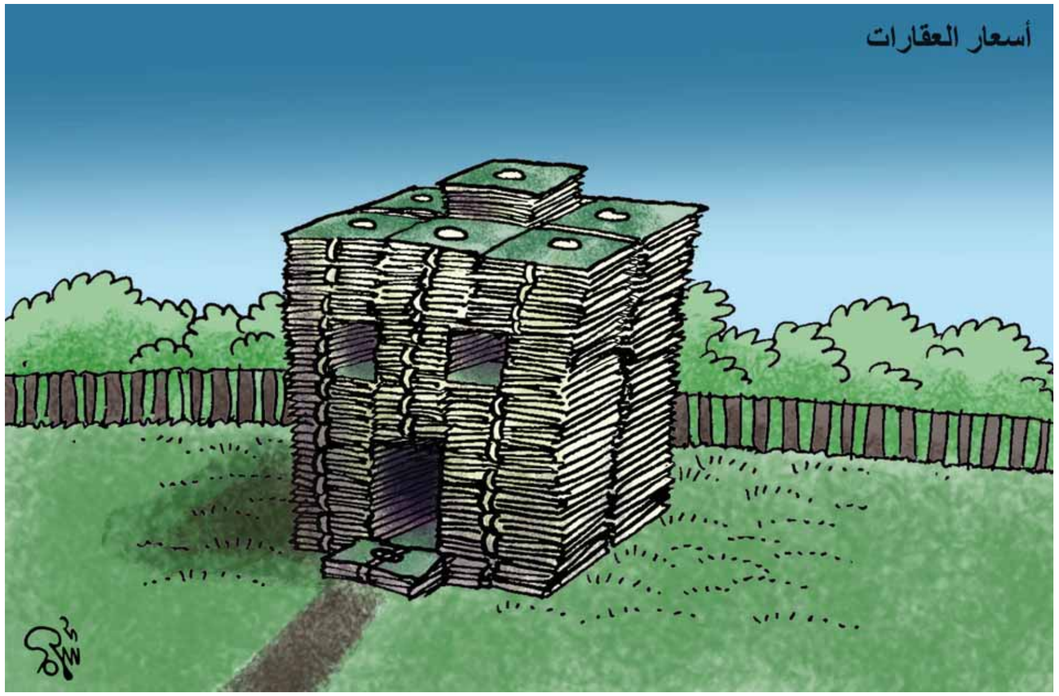

حرائق ريف دمشق أقل بكثير من العام الماضي

العميد الجردي لـ«الوطن»: ٩٠ بالمئة من الحرائق «أعشاب».. ووسطياً إطفاء ١٢ حريقاً باليوم

فادي بك الشريف

كشف قائد فوج إطفاء ريف دمشق العميد محمد الجردي في حديث خاص لـ«الوطن» عن استفار كوادر الفوج بالتنسيق مع الجهات المعنية للتصدي للحرائق المحتملة في الأعشاب وذلك استعداداً لأي موجة منها قد تهدد الأعشاب في مساحات من ريف دمشق، ضمن توجيهات وزارة الإدارة المحلية والمحافظة للتأهب والاستعداد والبقاء بجاهزية كاملة للتعامل مع أي شكاوى أو إخطار بوجود حرائق.

وأكد قائد فوج دمشق لـ«الوطن» أنه وسطياً يتم إطفاء ١٢ حريقاً يومياً، مبيناً أن ٩٠ بالمئة منها حرائق أعشاب، والنسبة المتبقية تحصل في بعض المنازل والمحال، ويتم التعامل معها على الفور من رجال الإطفاء على الرغم من الصعوبات.

وبيّن الجردي أن نسب الحرائق منذ بداية العام حتى تاريخه وبشكل شهري، تعتبر أقل من العام الماضي، لعدة أسباب منها تنبه المواطنين للمخاطر المحتملة والأضرار الكبيرة الحاصلة، إضافة إلى العوامل الجوية، ناهيك عن الإجراءات الاحترازية الاستباقية المتخذة، مشيراً إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق أي مسبب الحريق في حال عرف المسبب الأساسي للحريق.

وقال قائد فوج ريف دمشق: إن عدد الحرائق الشهرية لا تتجاوز وسطياً الـ٢٠٠ حريق على مستوى ريف دمشق من أعشاب ومحال ومنازل، مقارنة مع العام الماضي حيث وصل فيها متوسط عددها شهرياً إلى الـ٥٠٠ حريق، بنسبة انخفاض تفوق الـ٥٠ بالمئة، مؤكداً أن النسبة الكبرى منها أعشاب، إضافة إلى حصول بعض الحرائق في الأشجار الصنوبرية على الطرقات العامة، مع تأذي بعض الأشجار الحراجية، إضافة إلى بعض الحرائق في بعض مكبات القمامة.

وأشار الجردي إلى أن الفوج تلقى شكاوى لمختلف أنواع الحرائق، علماً أن حرائق المحال والمنازل تكون بنسبة أكبر فترة الشتاء وذلك بسبب الدفايات والسخانات التي تحصل بسبب نسيانها مشتعلة.

كما بيّن الجردي وجود ٢٣ سيارة إطفاء في فوج ريف دمشق موزعة على ١٤ مركزاً، ناهيك عن التعاون مع مديرية الزراعة والحراج والدفاع المدني، مع تنسيق مع مختلف الجهات للتصدي للحرائق، علماً أن الكوادر ضعيفة كما أنه يتطلب وجود عدد أكبر من الآليات، والعمل على تطوير الإمكانيات الموجودة للاستجابة للواقع الراهن ولأي حرائق.

وأكد قائد الفوج ضرورة رفد قطاع الإطفاء في ريف دمشق بأعداد إضافية من الكوادر البشرية للتعامل مع الحرائق، وخاصة أن المساحة والتوزع في ريف دمشق ازداد أضعافاً مضاعفة عن السنوات الماضية، منوها بالدعم المقدم من وزارة الإدارة المحلية والحكومة على صعيد توفير الآليات.

ولفت إلى القيام بجميع الأعمال ضمن الإمكانات المتاحة حالياً وسط جهود كبيرة من الفوج وكوادر الإطفاء للاستجابة لأي إخطار عن أي حريق، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة، من دون حدوث أي تأخير في وصول رجال الأطفال لأي حريق، من دون أن ننكر واقع المساحات الكبيرة الجغرافية للريف، وتوزع البلدات على مستوى المحافظة إضافة إلى الازدحامات الحاصلة وواقع المواصلات، علما أن عدد آليات الريف تقل بأضعاف عن العاصمة.

وأضاف: الإصابات إن حصلت فهي خفيفة جداً، وخاصة مع تمرس رجال الأطفال وخبرتهم الكبيرة للتعامل مع مختلف أنواع الحرائق، مؤكداً ضرورة استمرار تقديم الدعم لقطاع الإطفاء.

حرائق المنازل والمحال تزداد شتاء وضرورة زيادة الكوادر والآليات